



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

تقديم

في إطار جهود صندوق النقد العربي لدعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية، يُصدر الصندوق عدداً من التقارير الدورية والدراسات التي تهتم بالشأن الاقتصادي العربي. في هذا السياق، ارتأى الصندوق أهمية إصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" بهدف إمداد صناع القرار في الدول العربية برؤية استشرافية وتحليلية لأداء الاقتصاد الكلي للدول العربية على عدة أصعدة تتمثل في: النمو الاقتصادي، واتجاهات تطور الأسعار المحلية، والأوضاع النقدية، والمالية العامة، والقطاع الخارجي. يتم صياغة التوقعات المُتضمنة في هذا التقرير استناداً إلى أحدث التطورات في البيئة الاقتصادية الدولية، وبما يعكس المستجدات في الاقتصادات العربية ومسارات الإصلاح الاقتصادي المختلفة. يتكامل التقرير مع إصدارات الصندوق الأخرى، خاصة التقرير الاقتصادي العربي الموحد. فمع صدور التقريرين، يتمكن المهتمون بالشأن الاقتصادي العربي من متابعة التطورات الاقتصادية الحالية في الدول العربية واستشراف ملامح الأداء الاقتصادي لفترات لاحقة. يأمل صندوق النقد العربي في أن يُمثل التقرير إضافةً جديدةً للجهود البحثية التي يقوم بها لخدمة الدول الأعضاء، وأن يوفق في سد ثغرة بحثية تتمثل في محدودية التوقعات للأداء الاقتصادي للدول العربية كمجموعة إقليمية مستقلة، الأمر الذي يطمح الصندوق من خلاله إلى المساهمة في تعزيز القرار الاقتصادي في البلدان العربية ودعم مسيرتها باتجاه تحقيق النمو الشامل والمستدام.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

شهد **الاقتصاد العالمي** في عام 2020 انكماشاً اقتصادياً غير مسبق في التاريخ الحديث في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار وباء كوفيد-19 الذي نتج عنه تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة، فيما وصلت خسائر التوظيف في جميع أنحاء العالم إلى حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019. مع توفر اللقاحات المضادة للفيروس بنهاية عام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و2022، وتسجيله لمعدل نمو يقدر بنحو 4.5 و3.8 في المائة على التوالي.

تشير التقديرات في **أسواق النفط الدولية** إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على النفط بنحو 5.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2021 بما يدعم التعافي المرتقب للأنشطة الاقتصادية وهو ما سيعمل إلى جانب استمرار العمل باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج النفطي على زيادة أسعاره في الأسواق الدولية.

انعكس انتشار الوباء على مستويات الطلب المحلي والخارجي، ما أدى إلى انكماش **الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة** بنسبة 4.4 في المائة خلال عام 2020، وكان الأثر أعمق على الدول المصدرة للنفط التي انكمشت اقتصاداتها بنسبة 5.3 في المائة، في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية المستوردة للنفط بنسبة 2.2 في المائة. إزاء هذه التطورات تبنت الحكومات العربية سياسات اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية في إطار حزم للتخفيف النقدي والمالي بلغت قيمتها 264 مليار دولار للتخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجائحة. في ظل توقعات تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، والتحسن المرتقب لأسعار السلع الأساسية، وتواصل الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في عدد من الدول العربية من المتوقع تعافي الأنشطة الاقتصادية وتسجيل الدول العربية كمجموعة لمعدل نمو يقدر بنحو 2.8 و3.6 في المائة خلال عامي 2021 و2022.

شهد عام 2020 تأثر **المستوى العام للأسعار** بالإجراءات الاحترازية التي قامت باتخاذها معظم الدول العربية كنتيجة لانتشار وباء كوفيد-19، الأمر الذي أثر على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات في اتجاهات ذات أثر متباين على معدلات التضخم، فمن ناحية نتج عن انتشار الفيروس عدم انتظام سلاسل الإمداد لبعض السلع والخدمات مما تسبب في ارتفاع أسعارها، فيما أدى تراجع مستويات الدخل وفقدان الوظائف إلى انكماش الطلب الكلي وهو ما عمل على امتصاص جانب من الضغوط التضخمية. من جهة أخرى، تأثرت معدلات التضخم في عام 2020 باتجاه بعض الدول العربية إلى زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات لتعزيز قدرتها على الحصول على موارد مالية لدعم التعافي الاقتصادي، وبترجع قيمة عدد من العملات العربية بما أدى إلى ارتفاع التضخم المستورد. خفف من حدة الزيادة في المستوى العام للأسعار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها معظم الدول العربية في مواجهة تلك الجائحة لضمان توفير السلع والخدمات. كمحصلة للتطورات السابقة ارتفع معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ليصل إلى 14.4 بالمائة مقارنة مع نحو 4.9 في المائة خلال عام 2019. من المتوقع تراجع معدل التضخم إلى حوالي 10.6 في المائة في عام 2021، كما يتوقع مواصلة الانخفاض إلى 5.9 في المائة في عام 2022. يأتي ذلك تماثياً مع قيام معظم الدول العربية بالتخفيف من الإجراءات الاحترازية للجائحة مع توفر اللقاحات على نطاق واسع وتحسن مستويات المعروض من السلع والخدمات.

لعبت **السياسة النقدية** دوراً كبيراً في التخفيف من التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وباء كوفيد-19 في الدول العربية من خلال تبني العديد من تدابير السياسة النقدية التوسعية التي عززت من مستويات ثقة المستثمرين ودعمت أوضاع السيولة المحلية ووفرت الائتمان اللازم للتخفيف من حدة الركود الاقتصادي الذي شهده تلك الأسواق. كما استفادت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من المرونة التي أتاحتها استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية ولاسيما فيما يتعلق بتحرير هامش الدعامه التحوطية لرأس المال، وهامش التقلبات الدورية في زيادة مستويات قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان في عام 2020.

على صعيد **الوضع المالي**، كان لاستخدام السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثر بالغ الأهمية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن الوباء على العديد من الأفراد والشركات وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والفقراء ومحدودي الدخل، والمعاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الوباء مثل قطاعات السياحة والطيران والفنادق وتجارة الجملة والتجزئة. كما لعبت دوراً مهماً في الإبقاء على الوظائف في بعض الدول العربية لاسيما تلك التي يتوفر لديها حافز مالي ملائم. بيد أن تدخلات السياسة المالية التوسعية التي تم تبنيها قد نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات عجز الموازنة المجمعة للدول العربية ليصل إلى 11.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.4 في المائة للمستوى المسجل في عام 2019، وهو ما انعكس على مسارات الاستدامة المالية في عدد من هذه الدول. من المتوقع تراجع مستويات العجز إلى 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري في ظل التوقعات بتحسن مستويات الإيرادات الكلية بشقيها النفطي والضرابي في ظل الارتفاع المتوقع للأسعار العالمية للنفط، وتعافي الأنشطة الاقتصادية في هذه الدول، وتواصل إصلاحات زيادة وتنوع الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام وتركيزه على دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز الانفاق الصحي.

على صعيد **القطاع الخارجي**، من المتوقع أن يشهد أداء ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2021 بعض التعافي من آثار وباء كوفيد-19، ذلك مع ترقب تخفيف القيود والإجراءات المصاحبة للجائحة وخاصة في ظل الانتشار الواسع للقاحات على المستوى العالمي. الأمر الذي يُنبئ بتحسن مستويات الطلب العالمي مع عودة حركة التجارة الدولية إلى مستوياتها المعهودة. هذا إضافة إلى أثر الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للطاقة والمواد الأساسية. كما يتوقع أن يستفيد الميزان التجاري للدول العربية من تحسن أداء الصادرات السلعية، إضافة إلى الأثر الإيجابي للإجراءات التي اتخذتها بعض الدول العربية لترشيد الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها. كما يتوقع استفادة الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة من الارتفاع النسبي لمحتصلات السياحة بنهاية أفق التوقع، على ضوء التخفيف المتوقع للقيود على إجراءات السفر عالمياً.

كمحصلة للتطورات السابقة، يتوقع خلال عام 2021 تحول العجز المسجل في الميزان الجاري على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2020 بقيمة 63.1 مليار دولار إلى فائض بقيمة تبلغ حوالي 4.8 مليار دولار، بما يمثل نحو 0.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. أما في عام 2022، فمن المتوقع تحسن الفائض في ميزان المعاملات الجارية ليبلغ حوالي 41.6 مليار دولار، بما يعادل نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية 4

اتجاهات النمو العالمي.....4

أسعار الفائدة والصراف.....8

التجارة الدولية.....9

المخاطر الاقتصادية.....9

ثانياً: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية13

النمو الاقتصادي.....13

اتجاهات تطور الأسعار المحلية.....31

التطورات النقدية والمصرفية.....38

التطورات المالية.....53

القطاع الخارجي.....66

أولاً: البيئة الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الدول العربية

عاش العالم وضعاً استثنائياً في ظل انتشار وباء كوفيد-19 في عام 2020 وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمداد العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين. كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر كلي أو جزئي على انتقالات الأفراد بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. نتج عن انتشار وباء كوفيد-19 انكماش غير مسبوق للاقتصاد العالمي في التاريخ الحديث، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما وصلت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019 استناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية. إزاء هذه التطورات، قامت دول العالم بتبني حزم للتحفيز النقدي والمالي قدرت قيمتها بما يتراوح بين 13 إلى 14 تريليون دولار، بما ساهم في ارتفاع ملموس لمستويات المديونية العالمية التي بلغت نحو 355 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي. مع توفر اللقاحات المضادة للفيروس بنهاية عام 2020، انتعشت الآمال بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و2022، وتسجيله لمعدل نمو يقدر بنحو 4.5 و3.8 في المائة على التوالي وفق تقديرات المؤسسات الدولية. رغم ذلك، يشوب هذا التعافي قدر كبير من عدم اليقين وتحيط به عدد من المخاطر لا سيما في ضوء المخاوف من احتمالات عدم القدرة على السيطرة على الوباء، أو نشوب أزمات مديونية عالمية تتأثر بها بشكل أكبر الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية في ضوء تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال السنوات السابقة، وكذلك احتمالية أن يشهد الاقتصاد العالمي عقداً آخر من النمو المخيب للآمال في ضوء عمق الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن وباء كوفيد-19. تستلزم هذه المخاطر العديد من التدخلات الاستباقية على صعيد السياسات بهدف تعزيز مسارات التعافي الاقتصادي العالمي، والتحرك نحو النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام، والحيلولة دون استمرار تراجع مكاسب التنمية البشرية نتيجة انتشار الوباء، وتنسيق عالمي لتقديم الدعم الكافي للدول الفقيرة للحصول على اللقاحات وإعادة جدولة الديون.

اتجاهات النمو العالمي

تكيف الاقتصاد العالمي مع التغيرات القطاعية والهيكلية التي فرضتها الجائحة. في المقابل، من المتوقع تسجيل النشاط الاقتصادي العالمي نمواً بنسبة 4.2 في المائة في عام 2022. في هذا الإطار، من المتوقع تحقيق الاقتصادات المتقدمة لمعدل نمو يبلغ نحو 4.3 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش قارب 4.9 في المائة في عام 2020، فيما يتوقع تراجع زخم النمو إلى 3.1 في المائة في عام 2022. في المقابل، من المتوقع نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.3 في المائة العام الجاري مقابل انكماش نسبته 2.4 في المائة في عام 2020، وتباطؤ نموها الاقتصادي العام المقبل ليسجل 5.0 في المائة.

ستتباين قوة التعافي بحسب مستوى توفر اللقاحات، والسياسات المتبناة لدعم التعافي، وطبيعة الهياكل الاقتصادية لكل دولة قبل مرحلة التأثر بالجائحة. كما سيعتمد النمو الاقتصادي العالمي المُحقق على مدى قدرة

توقع **صندوق النقد الدولي**⁽¹⁾ في إصدار يناير لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.5 في المائة في عام 2021 مقابل انكماش سجله بنسبة 3.5 في المائة في عام 2020 نتيجة التداعيات غير المسبوقة لوباء كوفيد-19. يمثل هذا التوقع تعديل لتوقعات النمو السابقة لعام 2021 الصادرة في شهر أكتوبر من عام 2020 بنسبة 0.3 في المائة، بما يعكس تحسن آفاق النمو الاقتصادي في نهاية عام 2020 مع تواصل عمليات التفقيح، واستمرار السياسات الداعمة للنشاط الاقتصادي لاسيما في عدد من الاقتصادات الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية: حزمة التحفيز الجديدة بقيمة 1.9 تريليون دولار المُعلنة في بداية عام 2021، والاتحاد الأوروبي: حزمة التعافي المعروفة بالجبل الجديد من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1.8 تريليون يورو)، إلى جانب ظهور دلائل على

¹ IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

للاستثمارات الخضراء إلى جانب سياسات للتصدي لأوجه عدم المساواة.

في السياق ذاته، توقع **البنك الدولي**⁽³⁾ نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.0 في المائة في عام 2021، ولكن مع افتراض انتشار التوزيع الأولي للقاحات خلال العام الجاري محذراً من احتمالات ضعف التعافي الاقتصادي العالمي ما لم تقم الحكومات بتبني تدابير لكبح جماح الوباء وتطبيق إصلاحات لدعم الاستثمار.

من المتوقع تعافي اقتصادات الدول المتقدمة لتنمو بنسبة 3.3 في المائة في العام الجاري مقابل انكماش بلغت نسبته 5.4 في المائة العام السابق، مدعومةً بالنمو المرتقب للاقتصاديين الأمريكي والأوروبي بنسبة 3.5 في المائة و3.6 في المائة العام الجاري على التوالي، بينما يُتوقع استمرار تحسن وتيرة نمو دول المجموعة إلى 3.5 في المائة في عام 2022.

في المقابل، تشير توقعات البنك الدولي إلى نمو البلدان النامية واقتصادات السوق الصاعدة بنسبة 5 في المائة العام الجاري مقابل انكماش بلغت وتيرته 2.6 في المائة العام الماضي. سيكون النمو المسجل العام المقبل مدفوعاً بالارتفاع المتوقع للنمو في عدد من الاقتصادات الصاعدة ومن بينها الصين التي من المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 7.4 في المائة العام الجاري، فيما يتوقع تراجع معدل نمو دول المجموعة إلى 5.2 في المائة العام المقبل.

فيما يتعلق بالمخاطر القائمة، فيتمثل أهمها في تفاقم مشكلة المديونية لاسيما في الدول النامية في ظل محدودية قدرة بعضها على الوفاء بمديونياتها في ظل الضعف النسبي للنشاط الاقتصادي مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة. علاوة على المخاطر المرتبطة بالضعف المحتمل للنمو الاقتصادي وإمكانية أن يشهد العالم عقداً جديداً من النمو الاقتصادي المخيب للأمل. يستلزم ذلك تركيز السياسات على تحسين الإنفاق على التعليم والصحة، ودعم التحول الرقمي، والحفاظ على البيئة، والصمود في وجه تغير المناخ، وإنفاذ أطر أكثر فاعلية للشفافية والحوكمة، والعمل على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك.

من جانبها، توقعت **الأمم المتحدة**⁽⁴⁾ في تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية" الصادر في شهر يناير الماضي نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.7 في المائة في عام 2021،

اقتصادات دول العالم على التحرك نحو الوصول إلى مستويات الناتج الممكنة، وتحقيق نمو احتوائي لكافة شرائح المجتمع وخفض أوجه عدم المساواة، والاستثمار في الأنشطة الاقتصادية صديقة البيئة، علاوة على تفعيل "آلية كوفاكس"² لضمان وصول اللقاحات إلى كافة دول العالم. في هذا الإطار، يستند السيناريو الأساسي لتقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي على افتراض توفر اللقاحات في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة خلال فصل الصيف من عام 2021، وتوفره لباقي دول العالم خلال النصف الثاني من عام 2022 مع تحسن تدريجي في فاعلية هذه اللقاحات خلال أفق التوقع، مع إمكانية حدوث موجات أخرى من الإغلاق قبل توفر اللقاحات على نطاق واسع.

على مستوى السياسات، من المتوقع بقاء السياسات المالية التيسيرية ولكن مع توقع تراجع مستويات العجوزات المالية مع تحسن مستويات الإيرادات -خاصة في الدول المصدرة للسلع الأساسية في ظل الارتفاع النسبي لأسعارها في الأسواق الدولية- بفعل التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي، والانسحاب التدريجي من حزم التحفيز. كما يتوقع استمرار السياسات النقدية التوسعية من خلال بقاء أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة حتى نهاية عام 2022 لتوفير السيولة اللازمة لدعم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

بناءً عليه، وفي ضوء التباين المتوقع في مستويات دعم السياسات للتعافي الاقتصادي، ومستويات المرونة الاقتصادية، وانتشار اللقاحات، من المتوقع عودة النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان لمستوياته السابقة المسجلة في عام 2019 في النصف الثاني من عام 2021، فيما ستمتد مسارات عودة التعافي في منطقة اليورو وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى حتى نهاية عام 2022.

تتمثل أبرز الأولويات على صعيد السياسات في توفير التمويل اللازم لضمان حصول دول العالم على اللقاحات، واستمرار دعم السياسات لتقوية مسارات النمو في الأجل المتوسط من خلال الإنفاق الاستثماري في قطاع التعليم لتعويض خسارة رأس المال البشري الناتجة عن انتشار الوباء، ودعم التحولات الرقمية، وإعطاء دفعة

² هي واحدة من ثلاثة ركائز تعتمد عليها منظمة الصحة العالمية لضمان النفاذ العادل لدول العالم إلى اللقاحات بالاستفادة من التعاون والتنسيق ما بين الحكومات والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والعمل الخيري.

³ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁴ UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", Jan.

أهمية التضامن العالمي وتوفير الموارد اللازمة لدعم الاقتصادات الأكثر فقراً.

من حيث الأولويات على صعيد السياسات، شدد التقرير على أهمية التركيز على توجيه الانفاق الحكومي إلى تعزيز الاستثمارات حيث تم التركيز خلال الفترات الماضية على دعم دخول الأسر والشركات للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة تلك السيولة التي أدت في بعض الدول إلى ظهور فقاعات أسعار الأصول، بينما يتعين حالياً توجيه الموارد الحكومية نحو الاستثمارات التي من شأنها دعم القدرات الإنتاجية وضمان مسارات أكثر استدامة للنمو الاقتصادي.

في السياق ذاته، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁽⁵⁾ أن يكتسب الاقتصاد العالمي زخماً خلال أفق التوقع مع وصول الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول نهاية عام 2021. وبعد انخفاض حاد سجله خلال عام 2020، حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 5.5 في المائة في عام 2021 ليتعافى الاقتصاد العالمي هذا العام وبشكل كامل من تداعيات الجائحة، فيما يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنحو 4 في المائة في عام 2022. سيساعد التقدم العلمي، والتطور على صعيد اكتشاف اللقاحات، وإجراءات التباعد الاجتماعي والعزل الأكثر فاعلية، والتعديلات في سلوك الأفراد والشركات على إبقاء الفيروس تحت السيطرة، بما سيسمح ذلك برفع القيود المفروضة على التنقل تدريجياً.

سوف تواصل سياسات دعم الوظائف والشركات، المعمول بها منذ بداية الوباء، دعمها للنمو الاقتصادي لاسيما عند البدء في رفع القيود، حيث ستؤدي تدابير الدعم المالي الاستثنائي المُقدم طوال عام 2020 والمستمر خلال العام الجاري ثمارها بشكل جيد. كما سيكون الانتعاش أقوى وأسرع مع إزالة القيود على المزيد من الأنشطة الاقتصادية، مما يحد من إجمالي خسائر الدخل الناتجة عن الوباء.

من المتوقع تفاوت وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي عبر البلدان، مما قد يؤدي إلى تغييرات دائمة في الاقتصاد العالمي، حيث من المتوقع استعادة البلدان والمناطق التي لديها أنظمة اختبار وتتبع وعزل أكثر فاعلية، التي ستشهد مستويات أكبر من انتشار وتوزيع اللقاحات بشكل أكبر من هذا التعافي. في هذا الإطار، من المتوقع أن تنمو الصين،

وهو ما سيعوض بالكاد خسائر الجائحة المُسجلة العام الماضي التي نتج عنها انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3 في المائة، أي أكثر من مرتين ونصف من الانكماش المسجل خلال الأزمة المالية العالمية.

ستبقى مسارات النمو المحتملة العام الجاري رهينة الاستثمار في تعزيز القدرات الخاصة بالتعامل مع الجائحة والاستثمار في تعزيز مستويات المُنة الاقتصادية. في حين من المتوقع تراجع وتيرة النمو إلى 3.4 في المائة في العام المقبل. وهو ما يستوجب التركيز على تحسين بيئة الأعمال، وزيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

أشار التقرير إلى انكماش الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.6 في المائة خلال العام الماضي نتيجة موجات الإغلاق المتكررة التي فرضتها لاحتواء المرض، فيما يتوقع نمو هذه المجموعة بنحو 4 في المائة في عام 2021 مع استمرار الدعم المُقدم على صعيد السياسات، ونموها بنسبة 2.5 في المائة في عام 2022. في المقابل، سجلت البلدان النامية انكماشاً أقل العام الماضي بنسبة 2.5 في المائة، فيما يتوقع نمو اقتصاداتها بنسبة 5.7 في المائة عام 2021، بينما من المتوقع تسجيل دول المجموعة لنمو بنسبة 4.6 في المائة العام المقبل.

حذرت الأمم المتحدة من أن الجائحة قد أوقعت نحو 130 مليون نسمة تحت براثن الفقر أغلبهم من الإناث والشباب والمجموعات الهشة، فعلى سبيل المثال تشكل الإناث نحو 50 في المائة من العمالة في القطاعات عالية المخاطر كثيفة استخدام العمالة والخدمات التي تضررت بشكل أكبر من ظروف الإغلاق الناتج عن الجائحة.

توقع التقرير تباين مسارات النمو الاقتصادي في ظل اختلاف مستويات قدرة حكومات دول العالم على الاستمرار في تدابير الدعم الاقتصادي التي بلغت قيمتها 12.7 تريليون دولار العام الماضي وساعدت على تجنب كساد عالمي. بيد ذلك بينت الأمم المتحدة التفاوت الكبير في مستويات الدعم الحكومي ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية حيث شكل متوسط نصيب الفرد من دعم السياسات المُقدم في الاقتصادات المتقدمة مستويات أعلى 580 مرة مقارنة بمثيله في الدول النامية، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج في الاقتصادات المتقدمة يفوق مثيله في الدول النامية بنحو 30 مرة، وهو ما يبرز

⁵ OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", Dec. and OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Mar.

الضغوطات السعرية، في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامناً مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالمياً.

بناءً عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل 24 شهراً لخفض كميات الإنتاج النفطي يبدأ في شهر مايو 2020 ويستمر حتى شهر أبريل من عام 2022. تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الإنتاج بواقع 10 مليون برميل يومياً في المرحلة الأولى (الفترة مايو-يونيو 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يومياً في المرحلة الثانية (الفترة يوليو-ديسمبر 2020)، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يومياً في المرحلة الثالثة (الفترة يناير 2021 وحتى أبريل 2022).

خفف اتفاق خفض الإنتاج علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول نسبياً من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولاراً للبرميل في عام 2020 مقابل 64.04 دولاراً للبرميل في عام 2019 أي بانخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة.

من المتوقع زيادة مستويات الطلب على النفط خلال العام الجاري بنحو 5.8 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 96.1 مليون برميل في اليوم وفق توقعات منظمة الأوبك بما يعكس التعافي المتوقع للنشاط الاقتصادي لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. في المقابل، من المتوقع أن ينخفض مستوى إنتاج الدول من خارج منظمة الأوبك بنحو 2.6 مليون برميل يومياً ليسجل نحو 62.9 مليون برميل يومياً في عام 2021 مدفوعاً بالتراجع المتوقع للإنتاج في عدد من الدول المصدرة الرئيسية من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وكندا. بناءً على ما سبق، من المتوقع ارتفاع مستويات المعروض من خام أوبك بنحو 4.9 ملايين برميل يومياً في عام 2021 مقارنة بمستويات الإنتاج المسجل في العام الماضي ليصل إلى 27.3 مليون برميل في اليوم⁶.

فيما يتعلق بتوقعات الأسعار العالمية للنفط خلال أفق التوقع، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع

التي بدأت تتعافى في وقت سابق، بقوة لتمثل مكاسبها المتوقعة أكثر من ثلث النمو الاقتصادي العالمي في عام 2021. وستنتعش اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تنمو بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021.

أوضحت المنظمة أن الأولويات على صعيد السياسات تتمثل في:

- عدم التسرع في سحب تدابير الدعم المالي مبكراً لتجنب الآثار غير المواتية لذلك على غرار ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية.
- ضرورة أن تعمل السياسات الصحية والاقتصادية جنباً إلى جنب.
- مضاعفة تدابير الصحة العامة للحد من احتمالات حدوث موجات متكررة من الفيروس وتجنب حالات الإغلاق التي تستتبع ذلك.
- الإبقاء على سياسات الدعم المالي المستمر للأسر والشركات للحفاظ على بقاء القطاعات والشركات والوظائف المرتبطة بها.
- استمرار عمل السياسات النقدية والمالية بقوة في نفس الاتجاه، على الأقل طالما استمر تهديد الأزمة الصحية للأنشطة الاقتصادية والتوظيف.
- تكثيف دعم الفئات الأكثر ضعفاً، خاصة الأطفال والشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والفئات التي يتم لم حمايتها بشكل كامل من الأزمة.
- تعزيز مسارات التعاون الدولي التي تعثرت في السنوات الأخيرة، عندما كانت هناك حاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.

أسواق السلع الأساسية

شهدت السوق العالمية للنفط عاماً استثنائياً في عام 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت 9.7 مليون برميل يومياً ليصل إلى 90.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات انفتحت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسية للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك+" على تقليل المعروض النفطي، وتخفيف

⁶ OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Mar.

عام 2020 بهدف الإبقاء على سياسة نقدية توسعية للتخفيف من التداعيات الحادة لوباء كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي ومعدلات التوظيف. كما نفذ برنامجاً ضخماً للتيسير الكمي بقيمة 120 مليار دولار شهرياً بما يشمل الأوراق المالية الحكومية والمُعززة برهونات عقارية بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة المنخفضة وتوفير مستويات السيولة اللازمة لدعم التعافي الاقتصادي. من المتوقع استمرار تلك السياسة إلى حين تيقن المجلس من ترسخ أسس التعافي الاقتصادي وحتى يتم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهداف البنك للوصول نحو مستويات التوظيف الكامل، حتى وإن تجاوز معدل التضخم في الأجل القصير المستويات المستهدفة البالغة 2 في المائة في ظل اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خلال العام الماضي إلى تغيير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية بما يسمح باستهداف نطاق متوسط التضخم عوضاً عن مستهدف محدد بذاته للتضخم في الأجل القصير، وهو ما يعني السماح لمعدلات التضخم بالتقلب حول المستوى المستهدف في الأجل القصير بغية حفز مستويات التشغيل.

من جهته، واصل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2020 اللجوء إلى تدابير السياسة النقدية التحفيزية لتخفيف حدة انكماش دول منطقة اليورو ليُبقى على سعر الفائدة الرسمية عند مستوى صفر في المائة، مع قيامه بتعزيز "برنامج شراء طوارئ الجائحة" بمقدار 500 مليار يورو ليصل إلى 1.85 تريليون يورو. كما تعهد بتأجيل موعد إنهاء إجراءات التيسير الكمي من منتصف عام 2021 إلى نهاية شهر مارس 2022 على الأقل.

في بريطانيا، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة الرسمية منخفضاً عند مستوى 10 نقاط أساس بنهاية عام 2020 كما قام برفع قيمة مشترياته في إطار برنامج التيسير الكمي بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني ليصل إلى 895 مليار جنيه إسترليني، وأعلن عن كامل استعداداته لتبني المزيد من السياسات إن استدعت الضرورة ذلك.

كذلك حافظ بنك اليابان على السياسة النقدية التيسيرية خلال عام 2020 وعلى سعر فائدة سلبى على الين الياباني بحدود 0.1 في المائة، وواصل عمليات شراء السندات الحكومية بدون سقف أعلى بهدف الإبقاء على أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل لمدة عشر سنوات عند مستوى صفري.

في الصين، علق بنك الشعب الصيني خلال النصف الثاني من العام الماضي العمل بجانب من السياسة النقدية التيسيرية التي تم تبنيها في أعقاب انتشار وباء كوفيد-19 بداية العام الماضي في ظل التعافي الاقتصادي للأنشطة

الأسعار العالمية للنفط⁷ بنسبة 21.2 في المائة في عام 2021 بفعل تحسن النمو الاقتصادي العالمي، فيما يتوقع انخفاض بسيط لها بنسبة 2.4 في المائة في عام 2022 في ظل تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العام المقبل. في المقابل، يتوقع البنك الدولي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط بنسبة 8.1 في المائة و11.6 في المائة في عامي 2021، و2022 على التوالي.

يُشار إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعاً شديداً في مستوى التقلبات السعرية بما يؤثر على دقة التوقعات وتتباين على إثره بشكل كبير المسارات المستقبلية لتوقعات الأسعار ما بين جهة وأخرى. تعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، علاوة على التأثيرات الأخيرة المرتبطة بانتشار وباء كوفيد-19.

فيما يتعلق بأسعار السلع الأساسية الأخرى، سجلت أسعار المعادن تحسناً خلال النصف الثاني من عام 2020 بفعل تعافي مستويات الطلب في الصين في ظل اتجاهات النمو الاقتصادي المسجلة خلال تلك الفترة، ذلك في أعقاب انخفاضات حادة للأسعار تم تسجيلها خلال النصف الأول الذي شهد انتشار الوباء. من المتوقع أن تواصل أسعار المعادن اتجاهها نحو الارتفاع بنسبة 6 في المائة خلال عام 2021 بفعل النمو المتوقع للنشاط الاقتصادي العالمي. من جانب آخر، سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بنسبة 4 في المائة العام الماضي نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي. من المتوقع استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية خلال عام 2021 ولكن بمستويات أقل مقارنة بمثيلاتها المسجلة العام الماضي.

أسعار الفائدة والصرف

غلبت الاتجاهات التوسعية على موقف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2020 في ظل انتشار وباء كوفيد-19 بهدف تقديم الدعم اللازم لمستويات السيولة ودعم الائتمان الموجه للقطاع الخاص. بناء عليه، تم خفض أسعار الفائدة لمستويات تاريخية، فيما سجلت مستويات صفرية أو سالبة في بعض الدول. كما تم تبني برامج التيسير الكمي على نطاق واسع، كما اتسع نطاق انتشارها ليشمل إضافة إلى الاقتصادات المتقدمة بعض الدول النامية والأسواق الصاعدة.

في هذه الأثناء، حافظ مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عند مستويات تراوحت ما بين 0 إلى 0.25 في المائة خلال

⁷ المتوسط البسيط لخم برنت المملكة المتحدة، وفتح دبي، وغرب تكساس وذلك بالمقارنة بمتوسط السعر المسجل في عام 2020 البالغ 41.3 في المائة.

التي ورغم تراجعها مقارنة بالمستويات المسجلة في عام 2019، إلا أنها تبقى عند مستويات تاريخية مرتفعة⁽¹⁰⁾.

من المتوقع أن تعمق صدمة وباء كوفيد-19 من التغيرات الهيكلية التي يشهدها النظام التجاري العالمي ومن أهمها المضي قدماً على صعيد المزيد من تطور سلاسل الإمداد الدولية، وتصاعد دور التحولات الرقمية في التجارة الدولية، واستمرار تنامي الأهمية النسبية لتجارة الخدمات، وهو ما يستوجب من العديد من البلدان خاصة النامية منها التركيز على تطوير سياسات التجارة الوطنية المُتبناة بهدف زيادة مستويات اندماجها في النظام التجاري العالمي وفق أطر مرنة وأكثر تنافسية بالاعتماد على تطوير مستويات البنية التحتية والتقنية ورأس المال البشري.

المخاطر الاقتصادية

من المتوقع استمرار بعض المخاطر المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والناشئة يأتي على رأسها:

- تعذر احتواء وباء كوفيد-19

يمثل احتمال تعذر احتواء وباء كوفيد-19 أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي خلال أفق التوقع في ظل إمكانية تجدد ظهور موجات متحورة من الفيروس، أو صعوبة النفاذ العادل إلى اللقاحات، أو ثبوت عدم فعالية بعضها في احتواء المرض. كل هذه المخاطر من شأنها عودة مستويات عدم اليقين بشأن النشاط الاقتصادي وهو ما سيستمر في الضغط على الانفاق الاستثماري ويؤثر سلباً على مستويات التشغيل.

بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن فرضية عدم سلاسة توزيع اللقاحات قد تؤدي إلى تراجع تقديرات النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.75 نقطة مئوية مقارنة بمستوى النمو المتوقع في عام 2021 البالغ 5.5 في المائة. من جانبه، يتوقع البنك الدولي كذلك وفق فرضية سوء الأوضاع التي تنطوي على استمرار ارتفاع الإصابات والتأخر في توزيع اللقاحات، تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدل نمو ضعيف هذا العام لا يتجاوز 1.6 في المائة في 2021.

الاقتصادية الذي سجله الاقتصاد الصيني خلال تلك الفترة؛ إضافة إلى رغبة البنك في تجنب الإفراط في منح الديون والحيلولة دون تكون فقاعات أسعار الأصول.

استناداً للتطورات الاقتصادية والمالية المُشار إليها، شهدت قيمة الدولار تراجعاً مقابل اليورو والين الياباني بنسبة 3.29 و2.97 في المائة خلال عام 2020 مقابل مستوياتها المسجلة خلال عام 2019، فيما ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 3.4 في المائة خلال نفس الفترة.

التجارة الدولية

تأثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة 7.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش التجارة الدولية بمستويات أكبر بلغت 9.5 في المائة العام الماضي⁽⁸⁾ بما يعكس الاضطرابات التي طالت سلاسل الإمداد العالمية العام الماضي التي كانت متأثرة قبل ذلك بالتوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى⁽⁹⁾. من المتوقع تعافي حجم تدفقات التجارة الدولية لينمو بنسبة 8.1 في المائة وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، و6.9 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة. سنأتي معظم المكاسب المتوقعة لنمو التجارة الدولية من التحسن المتوقع لتدفقات التجارة السلعية، فيما يتوقع استمرار تأثر تجارة الخدمات باستمرار حالات الإغلاق والقيود المفروضة على الأنشطة الخدمية في ظل استمرار حالات الإصابة بوباء كوفيد-19.

من المتوقع تواصل نمو حركة التجارة الدولية بنسبة 6.3 في المائة في عام 2022 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وبنحو 3.6 في المائة وفق تقديرات الأمم المتحدة. ستعتمد المكاسب المُحَقَّقة على صعيد التجارة الدولية على مستويات القدرة على استعادة النمو والتعافي الاقتصادي، وعلى تحقيق تطور إيجابي على صعيد تحرير تدفقات التجارة الدولية والعودة إلى النظام التجاري متعدد الأطراف وتخفيف حدة التوترات التجارية التي لا زالت قائمة ما بين الاقتصادات الكبرى خلال أفق التوقع. يُشار في هذا الصدد إلى أن استمرار التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى لا يزال يمارس ضغوطات على مسارات النمو المستقبلية للتجارة الدولية، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين بشأن مسارات التجارة الدولية

¹⁰ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁸ World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

⁹ UN, (2021). " World Economic Situation and Prospects", Jan.

- نشوب أزمة مديونية عالمية

التنمية البشرية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي. حيث قُدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم بحوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل مما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8 في المائة في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019. كما ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر بنحو 130 مليون نسمة خلال العام الماضي(13).

من المتوقع في ضوء التداعيات الناتجة عن الوباء أن يظل الناتج أقل بنسبة 5 في المائة تقريباً مقارنة بمستوياته المتوقعة ما قبل الأزمة في العديد من البلدان في عام 2022، مما يزيد من الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للوباء ويؤدي إلى استمرار معاناة الفئات الأكثر ضعفاً بشكل غير متناسب بما يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأصحاب الأجور المنخفضة، والفقراء، والعمالة غير المؤهلة، والشباب، والإناث. تُنذر كافة هذه العوامل مع ضيق الحيز المتاح على صعيد السياسات لتجاوز التداعيات العميقة للوباء على النسيج الاقتصادي والاجتماعي بعقد جديد للنمو الاقتصادي المُخيب للأمل(14).

أدى وباء كوفيد-19 إلى ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار العام الماضي لتصل إلى 281 تريليون دولار تمثل نمو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يعني ذلك ارتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009 البالغ نحو 10 و15 نقطة مئوية على التوالي.

جاء نصف الارتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة للمديونيات الحكومية نتيجة التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الارتفاع في ديون المؤسسات الدولية والبنوك(11). من المتوقع ارتفاع نسبي طفيف لمستويات المديونية العام الجاري في ظل استمرار حاجة الحكومات لدعم التعافي الاقتصادي، وسوف يخفف من أثر ذلك على مستويات الاستدامة المالية الارتفاع المتوقع في مستويات الناتج مع تحسن النشاط الاقتصادي خلال هذا العام.

تعتبر مخاوف تواصل ارتفاع مستويات المديونية العالمية والتخلف الواسع عن سداد الديون من أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية خاصة أن كثير من البلدان النامية قد تواجه صعوبات متزايدة في الوفاء بخدمة الديون الخارجية في ظل تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال العقد الماضي.

يُلاحظ في هذا الصدد التزايد الملحوظ في معدلات نمو المديونية العالمية حتى قبل انتشار الوباء مع تراكم موجة جديدة من ارتفاع المديونية بداية من عام 2010 اتسمت بكونها الأكبر والأسرع والأوسع نطاقاً على مدار العقود الخمس الماضية بقيادة الأسواق الصاعدة والنامية. تكمن المخاوف من أن موجات تراكم المديونية السابقة انتهت بأزمات مالية كأزمة المديونية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، والأزمة المالية لدول شرق آسيا في أواخر التسعينيات(12).

- عمق الأثر الاقتصادي والاجتماعي للجائحة

نتج عن وباء كوفيد-19 تأثيرات اقتصادية واجتماعية عميقة أدت إلى تراجع هو الأول من نوعه في مستويات

13 ILO, (2021). "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Seventh edition Updated estimates and analysis".
14 OECD, (2020). "OECD Economic Outlook", Dec.

11 International Institute of Finance, (2021). "Global Debt Monitor", Feb.
12 World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

الافتراضات الأساسية للتقرير⁽¹⁵⁾

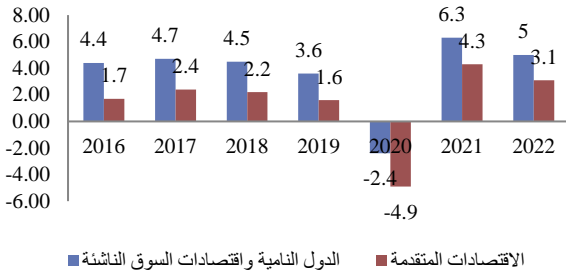
- فيروس كورونا: استمرار الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد-19 حتى نهاية عام 2022 عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ إلى اللقاحات، وتخفض مستويات الإصابة ووفيات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات وتتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.
- مسارات نمو الاقتصاد العالمي: من المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.6 و3.8 في المائة خلال عامي 2021 و2022 بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح، واستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء.
- التجارة الدولية: من المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات التي من المتوقع أن تفقد النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022 في ظل الاحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي وما يفرضه ذلك من المزيد من التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى. سوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة 8.3 في المائة في عام 2021 و5.9 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية.
- الأسعار العالمية للنفط: من المتوقع وفق توقعات النشاط الاقتصادي العالمي وفي ظل استمرار العمل باتفاق "أوبك+" أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة أقل في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستوى يدور حول 51 و55 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022. من شأن الزيادة المتوقعة في مستويات الأسعار العالمية للنفط أن تدعم اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط وخاصة في ظل ارتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط، فيما سيجد الالتزام في إطار "اتفاق أوبك+" نسبياً من حجم الإيرادات النفطية المتوقعة سواء خلال عام 2021 أو الربع الأول من عام 2022. في المقابل سوف تؤثر هذه الزيادة السعرية سلباً على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط خاصة تلك التي لم تنتقل بعد إلى آلية التمرير التلقائي للأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية، فيما ستعكس تلك الزيادة وقتياً على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال السنوات الماضية بتبني آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظم الدعم السلعي.
- توجهات السياسة النقدية: من المتوقع استمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة. علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادية لوباء كوفيد-19. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة التي ترتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية في ظل توافق الدورات الاقتصادية ما بينها وبين اقتصادات عمالات الربط.

¹⁵ تخضع كافة التوقعات الخاصة بالافتراضات الأساسية للتقرير للمراجعة الدورية، ذلك بما يسمح بالأخذ في الاعتبار التطورات الدولية على مختلف الأصعدة المرتبطة بالافتراضات الأساسية ومن ثم تحديث تلك التوقعات في إصدار سبتمبر 2021 من هذا التقرير. تشمل عملية المراجعة المستمرة التطورات في النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية وأسواق النفط العالمية لاسيما فيما يتعلق بمستويات المعروض من النفط والطلب عليه ومستويات التزام الدول المنتجة للنفط باتفاق خفض الإنتاج. كما تشمل عملية المراجعة أيضاً التطورات في سعر صرف الدولار الأمريكي والعملات الأساسية الأخرى.

شكل رقم (1): توقعات أداء الاقتصاد العالمي (2021-2022)

وسط تعافي متباين الوتيرة ما بين الاقتصادات المتقدمة والنامية

معدلات النمو للاقتصادات المتقدمة والنامية (%)

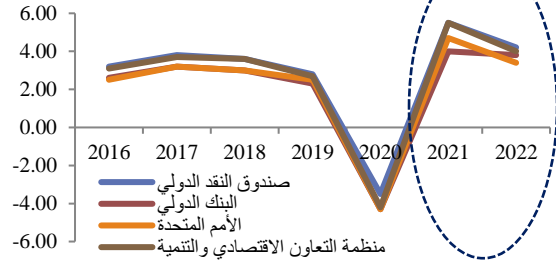


IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

توقعات النمو الاقتصادي العالمي تدور حول 4.6 و3.8 في المائة في عامي

2021 و2022

معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)



IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

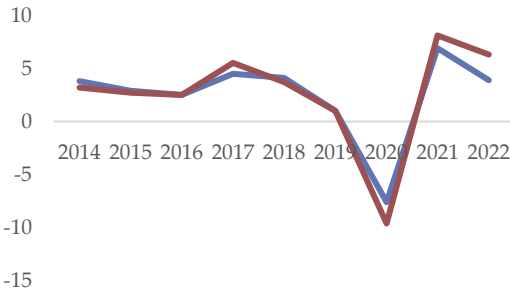
World Bank, (2021). "Global Economic Prospects", Jan.

UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

OECD, (2021). "OECD Economic Outlook", Mar.

من المتوقع تعافي مسارات التجارة الدولية في عام 2021

معدل نمو حجم التجارة الدولية (%)



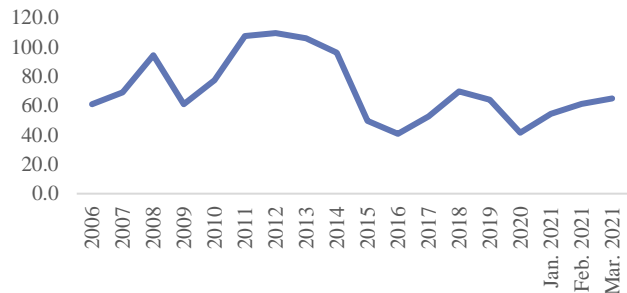
IMF, (2021). "World Economic Outlook: Policy Support and Vaccines Expected to Lift Activity", Jan.

UN, (2021). "World Economic Situation and Prospects", Jan.

تحسن متوقع للأسعار العالمية للنفط في ظل التعافي الاقتصادي المرتقب خلال

عامي 2021 و2022

سعر برميل النفط وفق سلة أوبك (دولاراً للبرميل)



OPEC, (2021). "OPEC Price Basket", March.

واستمرار بقاء السياسات النقدية التيسيرية على الأغلب حتى نهاية عام 2022 لحين التأكد من تعزز مسارات التعافي

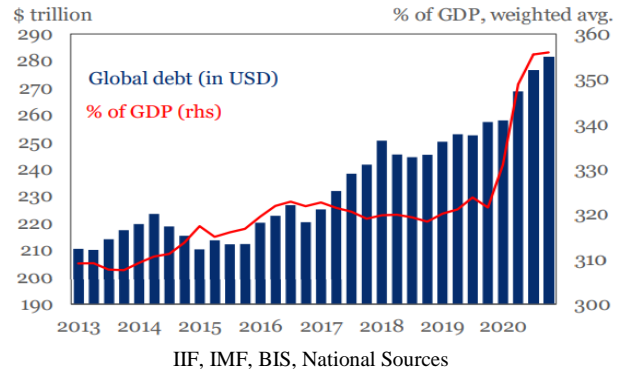
سعر الفائدة في البنوك المركزية الدولية (نقطة مئوية)

تاريخ آخر تغيير	سعر الفائدة الحالي	البنك المركزي
15 مارس 2020	0.25	مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي
3 أكتوبر 2016	0	البنك المركزي الأوروبي
4 أبريل 2020	4.05	بنك الصين الشعبي
19 مارس 2020	0.1	بنك إنجلترا المركزي
2 يناير 2016	-0.1	بنك اليابان المركزي

Global Rates.com

ستفرض أولويات دعم التعافي استمرار السياسات المالية التوسعية مع ما يصاحبها من مخاطر أزمات المديونية خاصة في الدول النامية

نسبة الدين العام العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي (%)



IIF, IMF, BIS, National Sources